الأنباء
الاحد 17 ديسمبر 2017

لمشاهدة الصفحة PDF

بقلم السفير: حمد بن علي آل حنزاب ـ سفير دولة قطر

ديرة الخير قطر.. «أبشروا بالعز والخير»

يحتفل الشعب القطري في ظل قيادته الحكيمة بحلول ذكرى اليوم الوطني لدولة قطر، ذكرى تولي مؤسس دولة قطر الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، الحكم في البلاد.

ويسعدني، بهذه المناسبة الوطنية العظيمة، ان ارفع أسمى وأصدق التهاني وأطيبها لقائد مسيرة النهضة والتقدم والازدهار، حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، والى مقام حضرة صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله، والى الحكومة الرشيدة ولشعب دولة قطر الكريم الذي يبادل قيادته وفاء بوفاء وعطاء بعطاء لدفع المسيرة الظافرة نحو آفاق التقدم والرخاء.

ونحن اذ نحتفل بتأسيس دولة قطر انما نستدعي امجاد التاريخ لاولئك الأوائل الذين رسخوا دعائم الوطن ورفعوا رايته عالية خفاقة لتستمر مسيرة البناء بسواعد الأبناء لمستقبل اكثر اشراقا وازدهارا ولتؤكد حفاظ الأبناء على إرث الآباء في الكرامة والسيادة.

ان ديرة الخير قطر، تحتفل هذا العام تحت شعار «أبشروا بالعز والخير» وهي بشارة بمستقبل زاهر ونهضة شاملة تشهدها الدولة بتوجيهات القيادة السياسية الحكيمة وجهود الشعب القطري وحكومته الرشيدة الذين لن تقف امام طموحاتهم العوائق ولن توقف نهضتهم العثرات والمصاعب وهم قادرون بمشيئة الله وعونه على تطويع كل صعب ليصبح سهلا امام طموحهم في التقدم والرخاء والبناء، مقرونا بمشاعر الفخر والاعتزاز والتفاؤل لتخطي الحواجز بالعزيمة والاصرار نحو المستقبل الزاهر بمشيئة الله.

لقد حققت دولة قطر خلال عقدين من الزمن طفرة كبرى في شتى المجالات كما حققت مراكز متقدمة في كافة المؤشرات الدولية بشهادة المؤسسات الدولية المتخصصة حيث يجيء اسم دولة قطر في كل قائمة تصدر في صدارة دول العالم في العديد من تلك المؤشرات الخاصة بالانتاج والتنمية والتعليم والتطور والصحة والحريات والرفاهية.

وفي هذه المناسبة يسعدنا ان نستعرض اهم الركائز التي اعتمدتها الدولة لبناء الوطن عبر بناء الانسان.

بناء الانسان: إن الدول المتقدمة تهتم ببناء الانسان كقاعدة متينة تؤسس عليه كل مظاهر التقدم الاخرى، ولذلك جعلت دولة قطر الأولوية لبناء الإنسان عقلا وجسدا وتحصينه بالمعرفة وتزويده بسلاح العلم وادوات العصر بهدف اعداد جيل المستقبل الواعد.

وقد قال حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى، حفظه الله، «ان اهداف التنمية بما في ذلك رؤية قطر 2030، تتلخص في بناء الوطن والمواطن» واضاف سموه «نحن نعتبر بناء المؤسسات التي تقوم على الادارة العقلانية للموارد والمعايير المهنية ومقاييس الانتاجية وخدمة الصالح العام، من جهة، والحرص على رفاهية المواطن وتأهيله للعمل المنتج والمفيد وتنشئته ليجد معنى لحياته في خدمة وطنه ومجتمعه، من جهة اخرى، وجهين لعملية التنمية التي نصبو اليها».

وقد واكب القول العمل حيث تمثل ذلك في الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله الاساسية والعليا سواء في الداخل أو الخارج ورافق ذلك افتتاح جامعات عالمية ذات سمعة وتاريخ ومكانة رفيعة في العلوم والتكنولوجيا لتكون رافدا لسوق العمل بالكفاءات التي لا تقل في المستوى عن أفضل الكفاءات العالمية بالاضافة لاستجلاب الخبرات الدولية ليستفيد منها ابناء الوطن لقيادة مسيرة المستقبل.

ان ما يستوجب الاشارة له الدور البارز الذي تلعبه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع في هذا الاطار والتي توفر خدماتها لابناء دولة قطر من خلال دعم وتفعيل برامج ترمي الى تحقيق رسالتها المتمثلة في ثلاثة مجالات رئيسة تتضمن التعليم والعلوم والبحوث، وتنمية المجتمع وتوجه اهتمامها لبناء الأسرة كنواة لمجتمع فاضل يتحلى بأخلاقه الاسلامية والعربية ويحافظ على تقاليده الاجتماعية ويتعامل مع الحضارة والثقافة العالمية كجيل مستنير بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها دون افراط ولا تفريط.

بناء الوطن: ان ما بلغته دولة قطر بحمد الله وتوفيقه ورعاية قيادتها السياسية وتصميم أبناء شعبها هو أمر يدعو للاعتزاز لأن دولة قطر ستشكل بما تحققه رصيدا لشعوب محيطها الاقليمي في مجلس التعاون الخليجي وعمقها العربي وأفقها الدولي من خلال دعم الأسرة الدولية، وقد تمثل ذلك فيما تشهده وشهدته الدولة خلال فترة قصيرة من عمر الدول من تطور كبير في بنيتها التحتية من شوارع وطرق وجسور ومصانع ودور عبادة ودور علم ومؤسسات، ومسيرة البناء متواصلة بمشيئة الله، اذ لا حدود للطموح ولا سقف للتطلعات في المزيد من التقدم والرخاء وقد اكتملت العام الماضي بنجاح كبير خطة استراتيجية التنمية الاقتصادية 2011ـ2016 حيث تم انفاق المليارات لتطوير البنية التحتية كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مما دفع بالبلاد لمستويات اعلى من التقدم واتاح العديد من الفرص الجديدة في الانتاج والتنمية والعمل.

ان الدول المتطلعة للبناء لابد ان تشجع الاستثمار الداخلي من أبناء الوطن والخارجي باستقطاب أموال المستثمرين من الخارج عبر التسهيلات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، وتشجيعهم على استثمار أموالهم وعبر قوانين الاستثمار والتسهيلات المقدمة للمستثمر الخليجي والاجنبي وما يتعلق بتوفير كافة المعينات لتحقيق النجاح والعائد المجزي المنشود عبر الاعفاءات الضريبية وخفض التكاليف التنافسية مثل توفير الأراضي والطاقة بأسعار مناسبة وتسهيل حركة الأموال وكافة ما يحقق رضا المستثمر لاستثمار امواله في بيئة آمنة وخالية من كافة العقبات التي تعوق حركة أموالهم واعمالهم وتكون بحجم طموح المستثمرين وتطلعاتهم، وقد خرجت دولة قطر من الأزمات المالية التي تسبب فيها هبوط أسعار النفط بفضل سياساتها المالية المتوازنة واستثماراتها.

السياسة الخارجية: لقد أصبحت دولة قطر، بعون الله تعالى، واحدة من الدول التي تلعب دورا بارزا ومؤثرا في محيطها اقليميا وعربيا ودوليا في كافة القضايا والملفات وهي تلتزم في كل خطواتها بالمبادئ الأساسية للقوانين الدولية التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ولذلك ظلت تلعب دورها المبدئي والانساني في نصرة الشعوب ومناصرة الحق بدءا من قضية العرب والمسلمين الأولى قضية فلسطين ومرورا بالقضايا الشائكة في وطننا العربي.

وقد ظلت دولة قطر تضع سياستها عبر أولويات على رأسها دول مجلس التعاون كما عبر عن ذلك حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني بقوله: «ان دعم مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز العلاقات بين دولنا الشقيقة يتبوأ صدارة أولوياتنا» وفي ذلك دلالة قاطعة على مدى اهتمام دولة قطر بشقيقاتها دول الخليج من حيث المبدأ كما ان دولة قطر لم تتقاعس أبدا في المحافل الدولية والإقليمية عن نصرة قضايا العرب والمسلمين وكافة الشعوب المستضعفة وكانت حاضرة بما يمليه عليها انتماؤها العربي والإسلامي في الدفاع عن قضايا الأمتين العربية والإسلامية، وظلت تقوم بدورها في مساندة الشعوب وتشارك في مكافحة الإرهاب برؤية واضحة تطرحها باستمرار كرؤية ثاقبة لسمو الأمير المفدى وهي «أن محاربة الإرهاب والقضاء عليه لن تجدي دون اجتثاث جذوره الحقيقية من خلال منح الأمل للشباب وتحقيق العدالة الاجتماعية وترسيخ قيم التسامح والابتعاد عن الطائفية بجميع صورها وتجنب ازدواج المعايير».

وكانت دولة قطر في طليعة الدول التي انضمت الى تحالف مكافحة الإرهاب وعقدت العديد من الاتفاقيات لمكافحة الإرهاب وساهمت في الكشف عن كثير من المؤامرات التخريبية التي استهدفت عددا من الدول الشقيقة والصديقة، ومازالت تدعو لحل الصراعات الدامية في وطننا العربي عن طريق التسوية السياسية وحل النزاعات الإقليمية بالحوار لتتمتع شعوبها بالاستقرار والحرية والعدالة والديموقراطية.

حقوق الإنسان: وفي مجال حقوق الإنسان، فإن الدستور القطري حرص على تثبيت مبادئ الديموقراطية والشورى بتوفير كل الضمانات والحريات للمواطن من أجل حياة كريمة قوامها الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في العمل وحق التعبير السلمي عن الرأي.

وكذلك وتوخيا للعدالة، فقد أصدرت قطر قانون تنظيم دخول وخروج الوافدين وإقامتهم والذي بدأ تطبيقه فعليا، حيث يستبدل القانون الجديد نظام الكفالة بنظام حديث يعتمد على عقد العمل والذي يحفظ حقوق العمال ويسهل التنقل من جهة لأخرى ويمثل أحدث خطوة نحو تحسين وحماية حقوق جميع العمال، وقد وجد القانون الجديد ارتياحا كبيرا من الوافدين والمواطنين والمؤسسات ذات الصلة، إذ نظم العلاقة بحيث تتوافر العدالة فلا يضار طرف من أطراف التعاقد، خاصة أن دولة قطر تستضيف عمالة كبيرة وتحرص على توفير الحقوق الإنسانية والمادية لها بموجب القوانين المرعية وهي بلاد مفتوحة أمام جميع المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان للاستقصاء والتأكد من المعاملة الكريمة التي يلقاها الوافدون والضمانات المتوافرة لنيلهم كافة حقوقهم المادية والقانونية المقابلة لواجباتهم.

التطلع للمستقبل: بالإضافة إلى طموحات الدولة الاقتصادية والتطوير الاجتماعي والتعليمي، فإن دولة قطر تتطلع لاستضافة دورة كأس العالم 2022 كحدث رياضي غير مسبوق في العالم الثالث، ولا شك أن ذلك يتطلب إمكانات مادية وفنية وتقنية هائلة وخبرات دولية رفيعة، وتبذل الدولة قصارى جهدها لتكون المناسبة بحجم الحدث الذي سيستقطب ضيوفا من العالم أجمع، ولذلك فإن الاستعدادات وعجلة البناء تدور بأقصى سرعة ممكنة ليكون إخراجها بما يشرف أشقاءنا في الخليج والعالمين العربي والإسلامي، بل والعالم الثالث، ومن ثم فإن مسيرة البناء والتشييد ماضية على قدم وساق بحول الله بحسب المخطط لها وسيكتمل كل مرفق في موعده وتسلم للجهات الدولية بذات المواصفات في موعدها بمشيئة الله، وقد حظي ما تم تنفيذه حتى الآن بالارتياح والثقة من المؤسسات الدولية الرياضية ذات الصلة.

إن علاقة دولة قطر بالشقيقة دولة الكويت تأتي في صدارة اهتماماتنا بتوجيهات سامية من سمو الأمير المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حفظه الله، فأنا في وطني الثاني، ولعل الحديث عن العلاقة الأخوية الصادقة والمؤازرة في السراء والضراء بين الشعبين الشقيقين بمنزلة تأكيد المؤكد وهو أمر أثبتته الأيام والوقائع عبر مواقف سجلها التاريخ بأحرف من نور.

ويسعدني في هذا المقام أن أتقدم بالتهنئة الى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على نجاح قمة مجلس التعاون الثامنة والثلاثين التي كانت ثمرة لجهود سموه المضنية في تعزيز علاقات الإخاء وأواصر القربى بين دول المجلس.

كما يسعدني كثيرا أن أتقدم بالتهنئة الحارة وبمشاعر أخوية صادقة لدولة الكويت أميرا ومجلس نواب وحكومة وشعبا برفع الإيقاف الرياضي عنها لتعود الى موقعها الطبيعي في الأسرة الرياضية الدولية، وقد كانت قطر منذ قرار الإيقاف تتضامن مع الكويت وتؤازرها وبذلت كل ما بوسعها حتى تم رفع الإيقاف، بحمد الله، كما خطت دولة قطر خطوة أخرى في مبادرة أخوية للموافقة على نقل بطولة «خليجي 23» للكويت الشقيقة، ونحن واثقون أن الكويت الشقيقة ستنجح بعون الله في إقامة بطولة متميزة تعيد الأمل والفرحة الى شعوب الخليج قاطبة.

إن الزيارات المتبادلة التي يقوم بها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني وشقيقه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظهما الله، لبلديهما وتوجيهاتهما السامية لنا ببذل قصارى جهودنا لكل ما فيه منفعة وخير البلدين والشعبين الشقيقين تظل نبراسا نقتدي به وسنعمل بكل طاقتنا لتنفيذ الأوامر السامية ويشهد للعلاقة المميزة والمتميزة تطابق وجهات النظر في المحافل الدولية والملفات الإقليمية والعربية وهي مواقف مبدئية ثابتة تنبثق من المبادئ والمواثيق والأعراف الدولية والإنسانية لحل النزاعات بالطرق السلمية وتجيء الدولتان في مقدمة دول العالم من حيث مد يد العون الإنساني لكل المتضررين في مناطق الحروب والنزاعات دون تمييز.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم لكل وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بدولة الكويت الشقيقة بجزيل الشكر والامتنان على ما تبذله وتقدمه من جهود كبيرة في التغطية المتميزة لما يجري في بلدهم الثاني دولة قطر، وعلى الدور البناء الذي تقوم به في تطوير علاقات البلدين الشقيقين، حيث إن الإعلام هو السلاح الأمضى في هذا العصر ويمكنه لعب الدور الإيجابي الأكبر في تمتين روابط الإخاء لمصلحة الشعبين الشقيقين، متمنين لها التوفيق وهي تقوم بدورها البناء والمتوازن بما جعل دولة الكويت تحظى بكل الاحترام والتقدير الوفير إقليميا وعربيا ودوليا.

وفق الله قادتنا على التعاون والتكاتف لتحقيق طموحات شعوب الخليج في الاتحاد والوحدة لتكون قادرة على صنع مستقبل الأمن والأمان والرخاء.

وأبشروا بالعز والخير، وكل عام وأنتم بخير.

الشهادات الوهمية والمناهج وتسكين الشواغر والوظائف الإشرافية ملفات عالقة في «التربية» و«التعليم العالي» تنتظر الحلول

عبدالعزيز الفضلي

ينتظر وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي عدد من الملفات العالقة والهامة والتي لم تحسم حتى الآن في الوزارتين، إذ تضع الأسرة التربوية آمالا كبيرة عليه ليضع يده على آلام التعليم العام بجميع مراحله في وقت لن يجد فيه اي صعوبة لمعالجتها خاصة بوجود قيادات تربوية متعاونة يقودها وكيل الوزارة د.هيثم الاثري الذي حاز ثقة الوزيرين السابقين د.بدر العيسى ود.محمد الفارس.

وفي هذا السياق كشفت مصادر تربوية مطلعة لـ «الأنباء» ان الوزير العازمي سيجد الطريق امامه ممهدا لكي يكمل المسيرة دون عناء متوقعة ان يمنح صلاحيات اكثر للوكيل الأثري لكي يعينه على حمل الحقيبة.

د.حامد العازمي

الميدان التربوي يحتاج إلى استقرار أكثر والعودة له في التطوير

وأوضحت المصادر ان هناك عدة ملفات وضعها العازمي فور توليه المنصب على طاولته وسيحسمها خلال الفترة المقبلة من اهمها قضية الشهادات الوهمية التي طال انتظارها وإعادة النظر في المناهج ومواكبة الدول المتقدمة للعمل على الارتقاء بالعملية التعليمية.

وأكدت ضرورة استكمال خطة الاثري في تسكين الشواغر والتي يعمل عليها بشكل يومي من خلال اللجان المختصة والتي يقوم بمتابعتها شخصيا، منوهة الى اهمية مراجعة الوثائق التعليمية والتي تحتاج الى الاستقرار لكي لا يخل ذلك بعمل اهل الميدان التربوي الذين يحتاجون الى دعم واستقرار اكثر والعودة لهم في اي قرار يخص العملية التعليمية. وطالبت المصادر الوزير العازمي بوضع خطة واضحة المعالم للوظائف الإشرافية خاصة لرؤساء الأقسام مجتازي المقابلات وعلى قائمة الانتظار والذين يطالبون بحقوقهم بين فترة وأخرى من خلال الاعتصامات، مشددة على ضرورة التأني في انهاء خدمات المعلمين الوافدين في بعض التخصصات ودراسة الموضوع جيدا حتى لا تحصل ربكة في الميدان كما حصل مع معلمي الحاسوب والذين انهيت خدماتهم وأصبح هناك عجز في المدارس وبشهادة المناطق التعليمية، مشيرة الى اهمية الانتهاء من قضية فصول «الصفيح» وإزالتها من المدارس والتي تشكل خطرا على ارواح ابنائنا الطلبة والهيئات التعليمية.

وذكرت المصادر ضرورة اعادة النظر وبشكل انساني في تسجيل ابناء الطلبة «البدون» في المدارس القريبة من سكنهم وعدم تشتيتهم وتوزيعهم في مناطق بعيدة منوهة إلى ان هناك عددا من اولياء الأمور كسبوا قضايا ضد التربية بهذا الشأن ولابد من حسم الأمور وفق خطة موضوعة.

كما دعت المصادر العازمي الى سد الشواغر في المناصب العليا في وزارة التربية والتعليم العالي كمنصب وكيل المناهج وأمين عام الجامعة ووكيل التعليم العالي واختيار كفاءات قادرة على ملء تلك المناصب، مؤكدة في الوقت نفسه قدرة العازمي على ذلك لاسيما انه متابع جيد للمؤسسات التعليمية ويعي تماما ما تحتاجه من دعم ومساندة للمساهمة في الارتقاء بالمنظومة التربوية في البلاد.

خلال ندوة التنمية المهنية الرابعة

المدرسة الأمريكية بحثت كيفية حماية الطفل من سوء المعاملة

عقدت المدرسة العالمية الامريكية، ندوة التنمية المهنية الرابعة هذه السنة والتي تناولت كيفية حماية الطفل من سوء المعاملة، حضرها أكثر من 80 موظفا في المدرسة، حيث تم تقديم معلومات عامة عن حماية الطفل في الكويت تلتها معلومات قيمة عن علامات التحذير من الإهمال وسوء المعاملة والبروتوكولات الحساسة التي يتعين اتباعها في الإبلاغ للسلطات المختصة وما يترتب على ذلك من تداعيات.

وأوضح مدير المدرسة المتوسطة شارلز لستر، «ان سلامة الأطفال هي أهم قضية يواجهها اختصاصيو التربية ويجب أن نكون متنبهين إلى الأشكال المختلفة التي يمكن أن تتخذها إساءة معاملة الأطفال في المجتمع حتى نتمكن من الاستجابة بسرعة وبشكل مناسب»، وأتاحت الندوة الدراسية للمعلمين فرصة التعلم عن كيفية حماية الأطفال إضافة الى رعاية صحتهم العامة ورفاههم بشكل جيد. وترأست الندوة د.منى الخواري مدير مكتب حماية الطفل بوزارة الصحة ونائب رئيس اللجنة الوطنية العليا لحماية الطفل في الكويت، وقد كان للدكتورة الخواري دور أساسي في المساعدة على وضع إجراءات مشتركة مع المعلمين حول الإبلاغ عن العنف ضد الأطفال، وتعمل د.الخواري على جمع ترسيخ التواصل بين العديد من المؤسسات الحكومية معا للمساعدة في التعاون على كيفية مساعدة ضحايا الاعتداء.

جوون خاجة ود.منى الخواري ومي الحجاج

ضرورة بذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال من الاعتداء والعنف والإهمال والاستغلال

من جهتها، شددت سارة بورسلي، مديرة روضة الأطفال على أن «الكويت تستحق الثناء على خلق الوعي ليس فقط عن المواضيع التي تتعلق بالعنف بشكل عام ولكن على وجه الخصوص العنف ضد الأطفال. إن موضوع إساءة معاملة الأطفال أمر غاية في الصعوبة، وبمراقبة كيفية تعامل الكويت مع هذا الوضع الصعب، يظهر لنا أن الكويت منفتحة لمساعدة الضحايا، فلدى مختلف البلدان في العالم مفاهيم مختلفة حول موضوع إساءة معاملة الأطفال وردود فعل ومعالجات مختلفة حول هذا الموضوع».

وتعد الكويت من بين أغنى الدول وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عوامل عديدة اضافية والتي تشمل نظام الرعاية الاجتماعية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما مكنها لعب دور ذي مغزى في الطريقة التي ينظر بها إلى الاعتداء على الأطفال ومعالجة المشكلة.

إن إساءة معاملة الأطفال مسألة تحدث في جميع المجتمعات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء وقد اعترف المجتمع الدولي بالحاجة إلى حماية الطفل على مر السنين.

ففي عام 2010، أجريت دراسة بالتعاون مع طلاب الكليات الطبية وكانت النتائج صادمة حيث لوحظ وجود عدد كبير من الاعتداء البدني والجنسي، وقد أثار هذا الانتشار المرتفع لإساءة معاملة الأطفال اهتماما هائلا، وبدأ الاعتراف بإساءة معاملة الأطفال باعتبارها قضية تحتاج إلى عناية جادة وسريعة. وأدت الدراسة الى نقاشات في مجلس الأمة إلى جانب حملات التوعية التي تستهدف الآباء والمعلمين والمستشفيات والأطفال، وتم تشكيل لجان حماية الطفل في مستشفيات مختلفة، لكن مسؤوليات وسلطات هذه اللجان اقتصرت على تسجيل الحالات فقط، وفي عام 2013، بدأت محادثات بشأن قانون حقوق الطفل، والتي تم إقرارها أخيرا في أواخر عام 2016.

وأكدت د.منى الخواري في حديثها عن ضرورة التعاون من جانب مختلف الوزارات والجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في موضوع بهذه الأهمية، فهي ليست مهمة جهة واحدة، ولكنها مهمة يجب أن تلتزم بها جميع قطاعات المجتمع، كما قدمت د. منى موجزا عن قانون حماية الطفل وخدماته في الكويت وتحدثت مطولا عن الثغرات في النظام والخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجتها، هناك حاجة إلى نهج متعدد الجوانب، مع التنسيق الفعال بين الإدارات والموارد المالية الفعالة والموارد البشرية والتدريب، وقالت انها ساعدت على تأسيس لجنة مشتركة عملت على استراتيجية وطنية شاملة لمراجعة القوانين، وتمرير اللوائح ومراقبة وتدريب الموظفين وإنشاء قاعدة بيانات وطنية وتطوير برنامج وقائي.

وفي عام 2014، شكلت هذه اللجنة فرق SCAN (استكشاف لحالات الاشتباه في إساءة معاملة الأطفال وإهمالهم) في جميع مستشفيات الكويت. وقد تزايد الوعي في السنوات الأخيرة وأصبح العاملون في هذا المجال أكثر استعدادا للتعامل مع حالات سوء المعاملة. وفي العام الماضي أطلقت وزارة الصحة خطا ساخنا لحماية الطفل كجزء من البرنامج الوطني لحماية الطفل في الكويت.الرقم هو 147 ويمكنك الاتصال به للإبلاغ عن أي نوع من إساءة للأطفال أو للرد أي أسئلة تتعلق بهذا الموضوع.

والطفل هو كل كائن بشري يتراوح عمره بين يوم واحد و 18 عاما.

«التربية»: لن نستخدم أجهزة التشويش في الاختبارات

عبدالعزيز الفضلي

مع بدء اختبارات الفترة الدراسية الاولى للمرحلة المتوسطة وبدء العد التنازلي للمرحلة الثانوية التي ستنطلق 25 الجاري حتى 8 يناير، أكدت وكيلة التعليم العام فاطمة الكندري ضرورة ان تقوم المناطق التعليمية بتوزيع كل قياديها للمرور على لجان الاختبارات، موضحة ان من يحق له دخول لجان الاختبارات هم فقط المدير العام للمنطقة ومدير الشؤون التعليمية ومراقب المرحلة.

فاطمة الكندري

وشددت الكندري على التنبيه بعدم فتح المظاريف إلا في لجان الاختبارات حيث يجب توعية جميع مديري المدارس بذلك لاسيما مديري المدارس المتوسطة المكلفين برئاسة لجان اختبارات الثانوية، موضحة أن التعليم المسائي والتعليم الخاص سيتقدمون لأداء اختباراتهم في مدارس التربية، لافتة في الوقت نفسه الى أهمية تطبيق الاختبارات المريحة لتلافي أجواء الرهبة عند الطلبة وهذا لا يمنع أن نكون حازمين في منع وسائل الغش وتعقبها.

وقالت الكندري في تصريح للصحافيين إن لمدير المنطقة التعليمية كامل الصلاحية في تقدير الحالات الخاصة وإلحاق الطالب في لجنة خاصة في المراحل التعليمية الثلاث حتى الصف الحادي عشر فيما يكون طلبة الثاني عشر تحت سلطة الوزارة، موضحة أن طرق الغش كثيرة حيث توجد السماعات والبلوتوث وغيرها من الوسائل، مؤكدة اننا لن نستخدم أجهزة التشويش ولكن أجهزة الكشف عن المعادن والذبذبات وهي مصرح بها وتكشف البلوتوث.

«المعلمين»: نتطلع للاستقرار القيادي واستيعاب أحداث المراحل السابقة بإيجابياتها وسلبياتها

هنأت جمعية المعلمين د.حامد العازمي بالثقة التي حظي بها كوزير للتربية ووزير للتعليم العالي، معربة في بيان لها عن ثقتها في قدرته على تحمل المسؤوليات الجسام لتحقيق الأهداف والتطلعات المنشودة في معالجة القضايا التربوية المتراكمة، وتحقيق غايات الإصلاح والتنمية، وفي السعي الجاد والمستمر لتأمين الأجواء التعليمية المناسبة والمناخ التربوي الجذاب، والحفاظ على حقوق المعلمين والمعلمات وتعزيز مكتسباتهم والارتقاء بقدراتهم وإمكاناتهم، بما يساهم ويعزز مكانتهم الاجتماعية والمادية بصفتهم أصحاب رسالة شبهت برسالة الأنبياء، وتقع على عاتقهم المسؤوليات الجسام في تربية وتعليم أجيال الوطن.

مطيع العجمي

وشكرت الجمعية وزير التربية السابق د.محمد الفارس، مشيرة إلى أن كلمة الحق لابد من أن تقال في د.الفارس، والمرحلة القصيرة التي قاد بها الوزارة وامتدت لعام واحد تقريبا، وما شهدته مواقف ومحطات إيجابية عديدة يشار إليها بالبنان، وخاصة فيما أبداه من تفهم كامل لدور الجمعية ورسالتها ومطالبها، وبصفتها الممثل الشرعي لأهل الميدان، وقد تمثل ذلك في دعمه لإقرار تعديلات كادر المعلمين، الذي تبنته الجمعية، إلى جانب موقفه من قضية البصمة وتأكيده على مطالب الجمعية في رفض تطبيق قرار البصمة على المعلمين والمعلمات.

وقالت الجمعية في بيانها: كنا، ومازلنا نؤكد، على أهمية الاستقرار القيادي في وزارة التربية، التي عانت، ولاتزال، من الاهتزازات وحالة عدم الاستقرار، وافتقدت وجود الرؤى الواضحة، والاستراتيجية الثابتة، ولم تمنح الوزراء الذين تعاقبوا عليها، خاصة المتميزين، المساحة الكافية لتحقيق التطلعات المرجوة، مما كان له انعكاسه السلبي على واقع مسيرتنا التربوية، وعلى أوضاع الوزارة وآلية العمل فيها بشكل عام، إلا أننا ندرك أن التغيير الجديد في حقيبة وزارة التربية، ربما جاء ليدفع مجددا بهذه الوزارة المتخمة بالتحديات الصعبة والتركة الثقيلة إلى خوض التربية بشكل عام، وأهل الميدان بشكل خاص، تجربة جديدة سيكون الرهان فيها على المعالجة والتغيير والإصلاح وتحقيق التطلعات مفتوحا في جميع الاحتمالات، ومتوقفا على عوامل عديدة ووفق معطيات مقبلة.